شبابيك

الطارش والموبايل

عبد الزهرة المنشداوي

انتشار أجهزة (الموبايل) في مجتمعاتنا مؤشر على ان هناك حالة من التعامل مع المنجزات العلمية الحديثة، التي توفر للإنسان الكثير من الجهد والمال الى وقت قريب كان هذا الجهاز حلماً من الأحلام بالنسبة للعراقيين دون سواهم من باقي خلق الله للظروف المعروفة التي عشناها، وهي ظروف غاية في القسوة جعلت من حياة العراقيين (حمى) مستديمة لا تحتمل للممارسات التي مارستها السلطات الغاشمة آنذاك، فترة يمكن تمثيلها بقول القائل (عز الوصل وانقطع البريد)، كان الاتصال حينها استثناء وليس قاعدة ولأسباب عديدة منها الرقابة الاستخبارية التي فرضت على المواطنين وتبرم ساعي البريد بالنقل لقلة الأجر الذي كان يتقاضاه من الدولة وانقطاع المواطنين بعضهم عن بعض و(العيش كل في بيدائه) بعد ان حوصر بهموم والام لاعد لها ولا حصر.

في تلك الفترة التي كانت فيها الرسائل البريدية من اهم وسائل التواصل ما بين الناس كان ساعي البريد في رواح، ومجيء يحمل بجعبته للمحبين والأصدقاء مغلفاته فيها من الأخبار المفرحة، وفيها من الأخبار الحزينة الشيء الكثير. قبلها كان (الطارش) من القرية الى المدينة ساعي بريد غير رسمي ودائما ما كان يعمد الى نقل الرسائل الشفهية من مرسليها الى متلقيها، ينتظر القروي احد أبناء قريته من سمع انه على سبيل الذهاب الى هناك زمنا قد يطول او يقصر فيلقي على مسامعه الرسالة الشفوية التي يريد بعثها للآخر كأن يكون ابنا مسافرا او قريباً يسكن المدينة،وما الى ذلك من أمور، او يعمد الى من يجيدون القراءة، والكتابة، ويطلب منه كتابة (دسكرة) كما كان يطلق على الرسائل المكتوبة وتسلم بيد الطارش (المسافر)، وهي طريقة مأمونة ويمكن ان تصل بالمعلومة كما يجب لها الوصول.

ساعي البريد، والطارش، والدسكرة، والبرقية اكل الزمن عليهم، وشرب فانسحبا مولين الادبار أمام وسائل الاتصال الحديثة، بدءاً من الهاتف الأرضي وانتهاء بجهاز (الموبايل)،هذا الجهاز السحري الذي لم يكن يخطر حتى في احلام النائمين لكنه صار حقيقة واقعة، وجعل من العالم برمته قرية صغيرة يمكن ان يسمع فيها غطيط النائم في غرفة نومه من الجانب المقابل في الكرة الارضية.

مع كل إعجابنا بهذه الخدمة الفائقة في فائدتها وفي حداثتها وفي اختصارها للزمن والمسافة الا اننا لإنزال لا نجيد استخدامها كما ينبغي، عندنا في العراق المستفيد الأكبر هي شركات خدمات الاتصال.. كيف نقول لك؟

ما زال المواطن يتكلم على طريقة واسطة الطارش في استخدام الجهاز مع ان الجهاز ليس بذلك الجهاز الاقتصادي الذي يمكن ان يؤمن جانبه ففتحه بثمن والتكلم بواسطته له ثمن، والزمن فيه محسوب بدقة متناهية من اجل جني المال من المواطن الذي لا يزال يفتح الجهاز ويبدأ بالكلمات التي كانت تبدأ به رسائلنا المكتوبة بقلم (القوبا).

-شلونكم
ويرد الآخر
- بخير انتم شلونكم
- والله نسأل عليكم
- زينين الجهال شلونهم
- بخير يسلمون عليكم
- بعد شلونكم
- ايه كلكم زينين

وعداد شركات الاتصالات يعمل ويقبض اثمان (شلونكم) بملايين الدولارات وفي بعض الأحيان ينقطع الإرسال، والمرسل لايبلغ غايته في إيصال المعلومة ،او الخبر الذي هو في صدد إيصاله للطرف الآخر، ما يضطره الى إعادة المكالمة ودفع ضريبة فتح الجهاز للمرة الثانية وكم كان بودنا لو ان هناك من انبرى لهذه المسالة ليخبرنا بالثمن المدفوع بالعملة الصعبة لهذه التحيات والمجاملات التي يمكن الاستغناء عنها بكلمة او كلمتين ترحيبيتين ليدخل الى صلب الموضوع.

قضية ومسؤول

مشكلة مدن الناصرية بين الماء والكهرباء

تشغل مشكلة شحة مياه الشرب، والتيار الكهربائي في مدن عديدة تابعة لمدينة الناصرية مثل الرفاعي، والنصر، والجبايش ومناطق أخرى كاهوار الناصرية هاجس المواطن وتجعل صيفه اكثر قسوة، ومعاناة فكما هو معروف تزداد الحاجة الى مياه الشرب في فصل الصيف وتدفع درجات الحرارة وتصاعدها الى زيادة التجهيز بالتيار الكهربائي من اجل تشغيل المضخات، والأجهزة التي من شأنها المساعدة على التخفيف من وطأتها.

الناصرية/ حسين العامل

المهندس احمد حسن الصافي مدير ماء ذي قار طرحنا أمامه هذه القضية التي يعانيها المواطن في عموم المحافظة لا مدينة الناصرية فقط واردنا منه معرفة الأسباب التي حالت دون توفير ذلك للمواطن فأجاب بالقول: ان الانقطاعات المتكررة في خطوط الكهرباء (١٣KV) المغذية لمشاريع الماء أخذت تنعكس سلبا على تشغيل مشاريع الماء ، ولاسيما الكبيرة منها فالذي يحدث ان الانقطاعات أحياناً تجاوزت العشرين انقطاعا في اليوم الواحد!، وهذا ما اثر سلبا على ضغط، ونوعية، وكميات المياه في الخطوط الناقلة، والشبكات هناك مدن بأكملها كالرفاعي، والقلعة، والنصر، والجبايش، وعدد من مناطق اهوار الناصرية أصبحت تعتمد في تشغيل مشاريع الماء على المولدات الخاصة بمديرية الماء.

ولا تقتصر المعرقلات التي تواجه عمل مشاريع الماء على انقطاع التيار الكهربائي وانما تعدت ذلك لتشمل شحة المياه في الأنهر المغذية للمجمعات والمشاريع وعدم قدرة محطات الكهرباء الثانوية ١٣٢KV الحالية على تغذية مشاريع الماء الكبيرة ولاسيما مشروع ماء الناصرية الكبير الذي تعتمد عليه الكثير من مدن المحافظة بتامين مياه الشرب، ماء ذي قار بحاجة للمشروع المذكور الى محطة ثانوية خاصة لتشغيله بطاقته الإنتاجية الكاملة.

وندعو وزارة الكهرباء التسريع بمعالجة مشكلة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي والعمل على تزويد مشروع ماء الناصرية الكبير الذي تقدر طاقته الإنتاجية من ماء الشرب بعشرة الاف متر مكعب/ الساعة بمحطة ثانوية قادرة على تشغيله.

وأكد مدير ماء ذي قار عدم إمكانية تحسن الماء ما لم يكن هناك تحسن بالتيار الكهربائي مشيرا الى عدم إمكانية عمل مجمعات ومشاريع الماء بصورة متواصلة بالاعتماد على مولدات الكهرباء الخاصة وذلك لتأثير ذلك على كفاءتها التشغيلية فضلا عن استهلاكها لكميات كبيرة من الوقود تفوق إمكانات وتخصيصات مديرية ماء ذي قار.

وما الحل لمشكلة الماء الملوث بالرغم من شحته؟

لمشكلة الماء في ذي قار تشعبات متعددة تتجاوز شحة المياه، وتتمثل بتقادم عمر الشبكات التي يعود عمر ٤٠ ٪ منها الى سبعينيات القرن الماضي والى تلوث المياه الذي يقدر بنحو ٢٥٪ وفق تقديرات مديرية بيئة ذي قار، فضلا عن وجود ٢٨١ قرية غير مخدومة بمياه الشرب .

ويعود تلوث المياه في محافظة ذي قار الذي تقلص من ٦٠- ٢٥٪ في الأعوام الأخيرة الى عدة أسباب من بينها تعرض شبكات الأحياء السكنية الى التكسرات والتجاوزات والى تقادم عمر بعض مجمعات الماء والى شحة وعكورة الماء في مصادر المياه فضلا عن رمي المخلفات والملوثات الصناعية ومياه المجاري في الأنهر المغذية لمشاريع الماء.

قضية للمناقشة

لا تزعج الموظف العدلي!

محمد علوان جبر

هذه دعوة صريحة ،ومدوية الى المواطن الذي احتمل الكثير منذ قادسية (عبدالله المؤمن) والى يومنا هذا ..مرورا بكل جراح الحروب الاخرى التابعة لها .المهم ان الامر لايستدعي الكثير من الحنكة لمعرفة الحيف الذي يحتمله الموظف العدلي (المشرع)في وزارة العدل،وكيف بلغت بالمواطن الجرأة ليقول (لا)او يتافف من جراء ما ينفثه المشرع من سموم مقصودة او غير مقصودة،سموم ليست سوى اوامر وتعليمات وضوابط وطرق معبدة وسلسة لا تسبب الا في امتلاء خزائن وزارة العدل بالمال على حساب المواطن ، الذي يدعي انه مسكين للاشيء الا انه احتمل حروب الطاغية واحتمل الام الحصاروجراح الطائفية وجور الميليشيات ،ترى كيف تسول لهذا المواطن نفسه ان يقول لا ازاء ما يجب ان يدفعه من رسوم هائلة الى دائرة التسجيل العقاري متمثلة برسم التسجيل البالغ ٣٪من القيمة المقدرة ،والتي تحتسب بارقام الى سعر السوق ، ولان وزارة العدل مهمتها العدل فقد ساوت بين القيمة المباع بها الدار والقيمة التي يجب ان يقدر بها العقار ،والتي في ضوئها تستوفى الرسوم العدلية (ان النسبة ٣٪كانت تحتسب في الفترة التي كان فيها سعر الدار التي تقع في اكثر مناطق بغداد رقيا بمئة دينار، اوخمسمئة او الف دينار .كان الرقم الذي يدفعه المواطن انذاك لايتعدى الخمسة دنانير او العشرة دنانير فاذا قدر العقار يوما بالف فيستوفى رسم التسجيل ٣٠ديناراً لاغيرها ،المصيبة ان المواطن اللامسكين يطالب وزارة العدل ان تعيد النظر بالنسبة ٣٪ من قيمة عقاره الحالي وخاصة بعد زيادة الضوابط في ٢٠٠٩/٦/١اذ يبلغ ثمن البيت في مناطق مثل المنصور او زيونة بما يقارب (المليار) دينار يدفع منها مئة مليون بين الضريبة والطابو والبلدية اما العقارات في مدينة الصدر وما جاورها فيدفع المواطن ما مقداره اربعة ملايين دينار وقبلها كان يدفع اقل من مليون دينار فتصوروا النسبة والتناسب العادلين. هنا يتساءل الموظف العدلي او المشرع المزاجي كيف يتسنى للمواطن ان يسأل أسئلة كثيرة تتعلق بالمبالغ، التي يتوجب عليه دفعها؟لايحق له التساؤل عن الدافع لهذه الزيادة على الرغم من انه قد حلم بان تقدم له الدولة التسهيلات المالية وتخفف عنه الاعباء لانه ليس بتاجر عقارات بل حالم اراد ان يبيع داره ليستبدلها باخرى اكثر ملاءمة للسكن بعد ازدياد افراد العائلة وانشطارها لذلك يسال المواطن مشرع الهيئة العامة للضرائب عن السماح الضريبي الذي سن منذ تسعينيات القرن الماضي حينما كان ثمن الدار في منطقة شارع فلسطين بثلاثين مليون دينار اذ يبقى الناتج وهو عشرة ملايين والتي ضريبتها ثلاثمئة الف دينار فقط بينما اليوم سعر الدار مليار دينار والسماح الضريبي نفسه عشرون مليون دينار الذي يتم طرحه من مليار دينار ليتحول الى (نكتة).المشرع غاص في اكثر فترات الوطن ظلمة ليكتشف هذا الابتكار وهو زيادة الضوابط كل ستة اشهر بمقدار يصل الى الضعف والنسب باقية على وضعها القديم لا تتغير .على وزارة العدل اعادة النظر بالضوابط الجديدة للعقارات والنسبة التي يتم في ضوئها استيفاء الرسوم وكذلك من الهيئة العامة للضرائب بالسماح الضريبي بما يتناسب ودخل المواطن.

شكاوى

الكهرباء مقطوعة عن هذه الأزقة منذ عشرة أيام

على اثر شكوى لعدد من المواطنين حول الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي عن أزقتهم والتي نشرت في هذه الجريدة قبل عشرة أيام وأشادوا بجهود فرق الصيانة في إصلاح كل عطب حاصل، فوجئ المواطنون سكنة المربع الذي يضم الأزقة ٢٨ و٢٩ و٣١ و٣٤ وغيرها في المحلة ٧٠٩ حي الخليج العربي منطقة بغداد الجديدة بعد يوم من نشر الشكوى بقطع التيار الكهربائي بصورة مستمرة عن دورهم في حر تموز اللاهب دون معرفة الأسباب، وعندما راجع قسما منهم شعبة الصيانة مستفسرين عن سبب الانقطاع ابلغهم احد العاملين لا يوجد أي عطب في المنطقة وعليكم مراجعة محطة التجهيز والتي بدورها تشير الى ان هناك عطباً غير مشخص يمنعهم من تزويد هذا المربع بالتيار الكهربائي، رافق هذا أيضاً شحة في مياه الشرب حيث ان مشروع تقوية شبكة مياه الشرب التي أسندته أمانة بغداد الى احد المقاولين الذي نفذه بصورة سيئة وغير مطابقة للمواصفات بحيث المياه المدفوعة في أنابيب المشروع الجديد تصل الى (حنفية الحديقة) فقط وهو مشروع صرف عليه من المال العام مئات الملايين من الدنانير.

معاناة سكنة هذه الأزقة نضعها أمام أنظار المسؤولين في وزارة الكهرباء وأمام الوزير شخصيا لرفع هذه المعاناة وإنصافهم أسوة ببقية المناطق.

الراشدية لماذا دمرت محطة ضخها؟

يشير أحد المزارعين في رسالته الى ان وزارة الموارد المائية قامت ببناء محطة ضخ في الجهة الشمالية في الراشدية تغذي الأراضي الزراعية في قرية العاصفة مساحتها ما يقارب عشرة الاف دونم، بعد معاناة ومطالبات المعنيين.

وبعد افتتاح المشروع قام الفلاحون بزرع المحاصيل الصيفية، والموسمية بسبب وجود الماء، لكن أوائل شهر تموز قامت قوة من فوج الطوارئ، ومعهم أشخاص يرتدون الملابس المدنية بصحبة شغل قاموا بتخريب الشبكة الكهربائية المغذية لهذا المشروع فقطع الماء عن المشروع وضاع تعب وجهد سنة كاملة.

وهنا نتساءل من المسؤول عن هذا التخريب لذلك نطالب بالتحقيق والإجابة السريعة.

عدد من أصحاب الأراضي الراشدية

وزارتا الصناعة والزراعة ومعجون الطماطم

المواطن أبو علي أشار في رسالته الى ان موسم زراعة الطماطم وجنيه من قبل المزارعين بدأ من هذا الوقت من العام ونتيجة لوفرته وصل سعر الصندوق الى (٧٥٠) ديناراً في مكاتب العلاوي وهذا السعر المتدني جعل الطماطم متروكة في الارض لتفسد ويقترح فتح معامل بسيطة لتعليب المعجون أسوة بدول الجوار لا ان نبقى نستورد علبة المعجون ذات الكليو بـ(٢٥٠٠) دينار وهي معامل بسيطة ورخيصة الكلفة في حين لا تشكل زراعتها اية جدوى اقتصادية لمزارعينا مما يجعلهم يبتعدون عن زراعتها مجدداً.

الجهات ذات العلاقة من وزارة الزراعة والصناعة لابد لها من العمل السريع على مساعدة المزارعين وحثهم على الإنتاج بدل ترك ثمرة أتعابهم تباع با بخس الأثمان ويمنون بخسائر مالية جسيمة.

عشرة آلاف دينار لمعرفة نتيجة الامتحان!

فرضت جامعة الأمام الصادق الأهلية على طلبتها مبلغ عشرة الاف دينار لمعرفة نتيجة الامتحانات النهائية وبغض النظر اذا كان الطالب ناجحا او راسباً خلافا لكل جامعات وكليات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي جامعة مسجلة في الوزارة، وفرضت مبالغ أعلى على الطلبة المعترضين وهذا الأمر يشكل عبئاً على الطلبة الذين يرجون من رئاسة الجامعة إعادة النظر في هذه الإجراءات.

كابوس حي الرافدين في الموصل

يشكو المواطنون في مدينة الموصل حي الرافدين بأن عدداً كبيراً من ورشات تصليح السيارات أنشئت جنباً الى جانب المعدات والسيارات تشغل ارصفة المشاة وتغلق أمامهم السبل وتعيق حركة المرور ويعتبر أهالي المدينة ان وجود تلك المحال كابوساً يربض على صدورهم ويشيع الفوضى والإزعاج في الأحياء السكنية لذلك يطالبون بإنشاء منطقة صناعية يمكن ان ترحل اليها هذه الورش الصناعية بعيدا عن الأحياء التي تتأثر سلبا بوجودها.

عدد من سكنة مدينة الموصل

ضوء

وعود وعقود وزارة الكهرباء

بغداد/ احمد نوفل

منذ سقوط النظام السابق بدأت مشكلة الكهرباء تتفاقم بشكل سلبي وتراجعي بالرغم من الاموال الطائلة والمبالغ الكثيرة التي خصصت وصرفت على هذا القطاع الذي من اهم واجباته توفير الطاقة الكهربائية للمواطن العراقي .

ونحن نعرف بشكل لايقبل الشك بأن المسؤولين في هذه الوزارة ينعمون بالكهرباء الوطنية او من خلال المولدات الكبيرة التي يحصل عليها اصحاب الشأن بهذا البلد المسكين .

قبل اشهر قليلة عشنا ايام شهر العسل مع الكهرباء الوطنية واستغل ذلك المسؤولون عن هذه الوزارة وصرحوا تصريحات حسبت عليهم وسجلها المواطن مضمونها ان اشهر الصيف الحالي ستشهد تزويد المواطن ب(١٢) ساعة كهرباء او اكثر وبسبب طيبة قلب العراقي وتشبثه بالامل صدق هذه الوعود لانها صدرت من اعلى هرم في الوزارة.

وصدمنا مع بداية الحر اللاهب للصيف العراقي واخذت الكهرباء تترنح بين الصعود والهبوط والانقطاع وبتنا نبحث عن الوعود التي قطعها لنا المسؤولون ، دون ان يوجه لهم ممثلونا في مجلس النواب او حتى المسؤولون الحكوميون سؤالا عن الوعود واهمية توفير الكهرباء للمواطن.

المواطن يستطيع ان يستغني وبشكل كبير عن الكهرباء الوطنية في الشتاء واغلب اشهر الربيع والخريف ولكنه لايطيق العيش في الصيف اللاهب والحار بدون كهرباء كونه يحتاج الى الماء البارد والمبردات والمراوح وغيرها من اجهزة التكييف ، ولولا المولدات الاهلية واختها الصغيرة التي باتت كل عائلة لا تستطيع ان تستغني عنها.

ولو كان هناك قانون رصين في العراق اشبه بالقوانين التي تحكم العالم المتقدم لكانت وزارة الكهرباء قد اغلقت لكثرة التعويضات التي تدفعها للمواطن عن عطب وخلل اجهزته الكهربائية اضافة الى عدم تلبية الوعود الكثيرة بتوفير الكهرباء للمواطن العراقي الذي سمع بالعقود الكثيرة مع شركات عالمية رصينة في قطاع الكهرباء والنتيجة لا شيء لمسه المواطن .

افتتاح محطة كهربائية.... ارشيف

كاريكاتير .....